المَمْلَكَة المَغْرِبيّة
وَزارةُ العَدْل
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

الاستراتيجيات النموذجية للأمم المتحدة للحد من معاودة الإجرام

(استراتيجيات كيوتو النموذجية)

دليل تقديمي

فهرس المحتويات

تقديم	01
المبادئ الستة الأساسية والاستراتيجيات النموذجية المرتبطة بها	02
الاستراتيجيات 18 المفصلة	10
خلاصات ختامية	16

تم تطوير هذا الدليل استنادا إلى استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية للحد من معاودة الإجرام (استراتيجيات كيوتو النموذجية)

للاطلاع على النص الكامل، يرجى زيارة موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة https://www.unodc.org

تقديم

تعد الاستراتيجيات النموذجية للأمم المتحدة للحد من معاودة الإجرام "**استراتيجيات كيوتو**" إحدى المبادرات الأساسية التي تهدف إلى مساعدة الدول في تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة للحد من معاودة الإجرام.

وتأتي هذه الاستراتيجيات كإرث معياري رئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي عقد في كيوتو، اليابان، عام 2021. حيث يمثل خارطة طريق للجهود الدولية للحد من الجريمة، بما في ذلك معاودة الإجرام[1](Recidivism).

ويعتبر الحد من معاودة الإجرام هو أحد الأهداف الرئيسية لنظم العدالة الجنائية، نظرا لإسهامه الكبير في:

- تحقيق أقصى قدر من إعادة الإدماج الاجتماعي
- تقليل إيذاء الضحايا إلى الحد الأدنى
- زيادة سلامة المجتمع المحلي
- خفض تكاليف العدالة الجنائية

وتعتبر هذه الاستراتيجيات بأن مشكلة معاودة الإجرام لا يمكن حلها من خلال نظام العدالة الجنائية وحده، بل تتطلب نهجا شاملا متعدد الأبعاد والفاعلين. كما تهدف إلى بناء مجتمعات أكثر أمنا وإنصافا من خلال منع معاودة الإجرام وتعزيز إعادة إدماج الجناة كأعضاء منتجين في المجتمع.

وعلى مدى عقود، شهدت استراتيجيات الأمم المتحدة للحد من معاودة الإجرام تطورا ملحوظا، بدءا من تحسين ظروف السجون في منتصف القرن العشرين، مرورًا بالتركيز على إعادة التأهيل والعدالة التصالحية، وصولا إلى دمج الوقاية من الجريمة مع أهداف التنمية المستدامة. من خلال مؤتمراتها الدورية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، طورت الأمم المتحدة إطارا شاملا يعتمد على

[1] تم استعمال الترجمة للعربية المعتمدة لدى الأمم المتحدة لمفهوم "العود إلى الجريمة" في هذا الدليل.

إعادة الدمج الاجتماعي، التكنولوجيا، والتعاون الدولي، والذي شكل خارطة طريق لتقليل معاودة الإجرام وتعزيز العدالة الجنائية المستدامة.

وفي ما يلي نبذة عن التطور التاريخي لاعتماد استراتيجيات الأمم المتحدة للحد من معاودة الإجرام، حيث عرفت عملية الإعداد عدة مراحل:

- **شتنبر 2023: الاجتماع** الافتراضي الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي
- **مارس 2024:** الجلسة المختلطة في فيينا بمشاركة 44 دولة
- **يناير 2025:** الاجتماع الثاني مع 126 ممثلاً من 55 دولة عضو
- **أبريل 2025:** جلسة الانتهاء مع اعتماد النص النهائي من قبل 78 ممثلا من 44 دولة
- **ماي 2025:** الاعتماد الرسمي من قبل الدورة الرابعة والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

وتم بتاريخ 23 ماي 2025 بفيينا، اعتماد **استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية للحد من معاودة الإجرام** رسميا من قبل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية(CCPCJ)، مكرسة بشكل نهائي تسميتها بـ **"استراتيجيات كيوتو النموذجية."**

حيث يأتي هذا الاعتماد تتويجا لأربع سنوات من العمل والتفاوض بشأنها، بداية بالمؤتمر الرابع عشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في كيوتو عام 2021. تلى ذلك إصدار "إعلان كيوتو" واعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 232/77، مما مهد الطريق أمام الدول الأعضاء للعمل على إعداد هذه الاستراتيجيات.

ويمثل هذا الاعتماد خطوة هامة نحو أنظمة عدالة جنائية أكثر إنسانية وفعالية وأكثر توجها نحو الوقاية وإعادة الإدماج الاجتماعي.

حيث تهدف استراتيجيات كيوتو النموذجية إلى مساعدة الدول الأعضاء ومختصي العدالة الجنائية في تطوير سياسات للحد من معاودة الإجرام عبر:

- برامج إعادة التأهيل
- إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المدانين
- التدابير البديلة للسجن والإيداع المؤسساتي

- العدالة التصالحية

وصرح السيد كايفو أتسوشي، سفير اليابان لدى الأمم المتحدة في فيينا ورئيس فريق الخبراء: *"إن اعتماد استراتيجيات كيوتو النموذجية يمثل خطوة هامة نحو تعزيز أنظمة العدالة الجنائية على المستوى العالمي وسيشكل إرثا دائما لمؤتمر كيوتو"*.

فيما عهد القرار المعتمد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بالمهمة المتمثلة في دعم نشر وتنفيذ هذه الاستراتيجيات عبر العالم، مما يضمن المرافقة التقنية والمؤسسية للدول الراغبة في تحديث أنظمة العدالة الجنائية لديها.

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة المغربية، ممثلة في وزارة العدل والمرصد الوطني للإجرام، قد قدمت مساهمة كبيرة في إثراء محتوى الوثيقة خلال جميع مراحل إعداد الاستراتيجيات. مع تقاسم التجربة الوطنية ذات الصلة بمكافحة العود إلى الجريمة لاسيما في مجال اعتماد المغرب للعقوبات البديلة.

الهيكل العام لاستراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية للحد من معاودة الإجرام

(استراتيجيات كيوتو النموذجية)

ONUDC
Office des Nations Unies contre la drogue et le crime

المبادئ الأساسية الستة

المبدأ 1: النهج التفريدي - تصميم المعاملة وفقاً للظروف الفردية للجناة

المبدأ 2: التدابير غير الاحتجازية - تفضيل البدائل المجتمعية على السجن

المبدأ 3: إعادة التأهيل في المرافق الإصلاحية - ضمان بيئات احتجاز إنسانية

المبدأ 4: معالجة أسباب الإجرام - الاستجابة لاحتياجات الجناة والعوامل المسببة

المبدأ 5: الشراكات والمشاركة المجتمعية - إشراك جميع قطاعات المجتمع

المبدأ 6: البحوث والتقييم - الاستثمار في البحوث القائمة على الأدلة

الاستراتيجيات النموذجية الثمانية عشر

1. التقييمات الفردية	2. التحويل
3. الاحتجاز السابق للمحاكمة	4. الأحكام القضائية
5. الإشراف داخل المجتمع المحلي	6. الأوضاع في السجون
7. الاتصال الأسري	8. البرامج المنفذة في السجن
9. الإعداد للإفراج وإعادة الإدماج في المجتمع	10. برامج إعادة التأهيل
11. العدالة التصالحية	12. السجلات الجنائية
13. الشراكات والتعاون	14. المتطوعون ومنظمات المجتمع المدني
15. إذكاء الوعي والفهم لدى الجمهور	16. بناء القدرات
17. الاستدامة	18. القياس والرصد

المبادئ الستة الأساسية والاستراتيجيات النموذجية المرتبطة بها

المبادئ الأساسية الستة

المبدأ الأساسي الأول

ينبغي أن تصمم القرارات المتعلقة بمعاملة الجناة لكي تتناول ظروفهم الفردية وأن تستند إلى تقييمات شاملة ومستمرة للمخاطر التي يمثلونها والاحتياجات والاستجابة، مثل قدراتهم وطباعهم. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضا لأهداف الجاني في الحياة ولقيمه وتطلعاته.

المبدأ الأساسي الثاني

ينبغي للدول أن تشجع استخدام التدابير غير الاحتجازية في الحالات المناسبة، لأن هذه التدابير مفيدة في الحد من معاودة الإجرام. وينبغي اللجوء إلى السجن كملاذ أخير.

المبدأ الأساسي الثالث

إن منع السجناء السابقين من معاودة الإجرام لا يعتمد على برامج إعادة التأهيل المناسبة فحسب، بل أيضا على ضمان بيئات احتجاز آمنة ومأمونة وإنسانية وعمليات إعادة إدماج مدارة بعناية.

المبدأ الأساسي الرابع

ينبغي أن تستجيب برامج إعادة التأهيل وغيرها من التدخلات الرامية إلى منع معاودة الإجرام لاحتياجات فرادى الجناة وللعوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة.

المبدأ الأساسي الخامس

الحد من معاودة الإجرام يستلزم مشاركة نشطة لا من قطاع العدالة الجنائية فحسب بل من جميع قطاعات المجتمع المعنية، وينبغي استثمار قدر كبير من الوقت والموارد في الشراكات والتوعية والتدريب وتدابير الاستدامة.

المبدأ الأساسي السادس

تُشجع الدول بقوة على أن تستثمر في البحوث، بما في ذلك البحوث المقارنة والمتعددة التخصصات، في أنماط معاودة الإجرام وفعالية الاستجابات التي تتصدى لها.

المبدأ الأساسي الأول: النهج الخاصة

ينبغي أن تصمم القرارات المتعلقة بمعاملة الجناة لكي تتناول ظروفهم الفردية وأن تستند إلى تقييمات شاملة ومستمرة للمخاطر التي يمثلونها والاحتياجات والاستجابة، مثل قدراتهم وطباعهم. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضا لأهداف الجاني في الحياة ولقيمه وتطلعاته.

التقييمات الفردية:

- يجب أن تجرى التقييمات الفردية في مراحل مختلفة من عملية العدالة الجنائية :
  - عند تحديد العقوبة المناسبة
  - في بداية فترة السجن أو الإشراف
  - عند النظر في الإفراج المبكر
  - عند نهاية فترة السجن أو الإشراف
- يجب أن تشمل التقييمات عوامل متنوعة مثل :
  - النوع والسن والوضع الأسري
  - المسؤوليات في مجال الرعاية
  - الوضع الاجتماعي-الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي
  - التعليم والتدريب المهني والمهارات وتاريخ العمل
  - الظروف السكنية والمعيشية
  - الحالة الصحية بما في ذلك الإعاقة واضطرابات تعاطي المواد
  - الصدمات السابقة والتعرض للإيذاء

المبدأ الأساسي الثاني: إعادة التأهيل في المجتمع المحلي والتدابير غير الاحتجازية

ينبغي للدول أن تشجع استخدام التدابير غير الاحتجازية في الحالات المناسبة، لأن هذه التدابير مفيدة في الحد من معاودة الإجرام. وينبغي اللجوء إلى السجن كملاذ أخير.

التحويل:

- ينبغي تشجيع استخدام التحويل، مع مراعاة خطورة كل جرم وطبيعته وملابساته
- يمكن إحالة الجناة، بموافقتهم، إلى برامج تعليمية أو توجيهية أو مساعدة أو علاج أو إشراف
- لا ينبغي بالضرورة أن يقتصر استخدام التحويل على الجرائم الأولى

الاحتجاز السابق للمحاكمة:

- ينبغي استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة (الاعتقال الاحتياطي) كحل أخير
- ينبغي تطوير واستخدام بدائل للاحتجاز السابق للمحاكمة
- توفير الدعم للأشخاص المفرج عنهم من هذا الاحتجاز

الأحكام القضائية:

- إدراج استخدام التدابير غير الاحتجازية في الأحكام القضائية
- تجنب الاستخدام غير الضروري لأحكام السجن الإلزامية أو القصيرة الأجل
- إتاحة التقارير السابقة لصدور الحكم أو تقارير التحقيقات الاجتماعية للمحاكم

الإشراف داخل المجتمع المحلي:

- إعطاء الأولوية لتوفير الإشراف وتقديم الدعم للجناة من قبل مهنيين مؤهلين
- جعل الشروط المرتبطة بالتدابير غير الاحتجازية مراعية للظروف الفردية ومتناسبة وواضحة
- مراجعة وتعديل الشروط بانتظام

المبدأ الأساسي الثالث: إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي في المرافق الإصلاحية

إن منع السجناء السابقين من معاودة الإجرام لا يعتمد على برامج إعادة التأهيل المناسبة فحسب، بل أيضا على ضمان بيئات احتجاز آمنة ومأمونة وإنسانية وعمليات إعادة إدماج مدارة بعناية.

الأوضاع في السجون:

- مواءمة إدارة السجون والأوضاع داخلها مع قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك
- ضمان معاملة السجناء بإنصاف واحترام لكرامتهم
- ضمان أن تعكس حياة السجناء في السجن الحياة في المجتمع ("مبدأ الوضع الطبيعي")

الاتصال الأسري:

- اعتبار الاتصالات البناءة بين السجناء وأسرهم وأصدقائهم ضرورية لنجاح عملية إعادة الإدماج
- الإشارة صراحة إلى أهمية الحفاظ على العلاقات الأسرية وتنميتها في سياسات وأنظمة السجون
- تشجيع الزيارات المفتوحة والمرونة في ترتيبات الزيارة.

البرامج المنفذة في السجن:

- الاستثمار في جعل البرامج الرامية إلى معالجة أسباب الإجرام متاحة
- تقديم برامج تهدف إلى زيادة احتمالات إعادة الإدماج الاجتماعي للجناة عند الإفراج عنهم
- تجنب احتمال استغلال السجناء في برامج العمل

الإعداد للإفراج وإعادة الإدماج في المجتمع:

- تعاون سلطات السجون مع الممارسين في مجال العدالة الجنائية وأصحاب المصلحة الآخرين
- بدء الإعداد لإعادة الإدماج منذ دخول الجاني إلى السجن
- توفير الدعم في مجالات السكن والعمالة والصحة والرفاه الاجتماعي

المبدأ الأساسي الرابع: معالجة أسباب الإجرام

ينبغي أن تستجيب برامج إعادة التأهيل وغيرها من التدخلات الرامية إلى منع معاودة الإجرام لاحتياجات الجناة وللعوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة.

برامج إعادة التأهيل:

- ينبغي أن تكون برامج إعادة التأهيل قائمة على الأدلة ومراعية للسن وللمنظورين الثقافي والنوعي
- تطوير مجموعة واسعة من البرامج الشاملة مثل التعليم، والتدريب المهني، والرعاية الصحية، والعلاج السلوكي المعرفي
- تقييم فعالية البرامج بانتظام

العدالة التصالحية:

- النظر في استخدام برامج العدالة التصالحية كخيار أو بديل لتدخلات العدالة الجنائية التقليدية
- تعزيز حقوق المتضررين من الجريمة واحتياجاتهم ومصالحهم
- تمكين الجناة من تحمل المسؤولية عن الأثر الضار لجرائمهم

السجلات الجنائية:

- النظر في تقييد الوصول غير المحدود إلى سجلات السوابق الجنائية والسجلات الجنائية
- اقتصار الكشف عنها على ظروف محددة بشكل ضيق
- إيلاء اعتبار خاص للسجلات الجنائية للشباب البالغين

المبدأ الأساسي الخامس: الشراكات والمشاركة المجتمعية وبناء القدرات والاستدامة

يستلزم الحد من معاودة الإجرام مشاركة نشطة لا من قطاع العدالة الجنائية فحسب بل من جميع قطاعات المجتمع المعنية، وينبغي استثمار قدر كبير من الوقت والموارد في الشراكات والتوعية والتدريب وتدابير الاستدامة.

الشراكات والتعاون:

- إتاحة بروتوكولات واضحة للتعاون والتآزر بين أجهزة العدالة الجنائية
- دعم مشاركة وتعاون جميع أصحاب المصلحة في إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم
- تجنب ازدواجية الجهود من خلال تحديد واضح للوكالة أو الفرد المسؤول عن كل حالة

المتطوعون ومنظمات المجتمع المدني:

- الاعتراف بإمكانية مساهمة المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني في إعادة تأهيل الجناة
- إشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد التقارير السابقة لصدور الحكم ودعم الجناة
- تطوير آليات قانونية وإدارية لضمان مساءلة منظمات المجتمع المدني والمتطوعين المجتمعيين

إذكاء الوعي والفهم لدى الجمهور:

- تصميم وتنفيذ حملات وبرامج توعية لإذكاء الوعي بشأن المبادرات الرامية إلى الحد من معاودة الإجرام
- تشجيع القبول والدعم لاستخدام التدابير غير الاحتجازية
- إشراك قادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في جهود التوعية

بناء القدرات:

- الاعتراف بالدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه موظفو العدالة الجنائية في الحد من معاودة الإجرام
- تطوير برامج تدريب مهنية وتزويدها بالموارد الكافية
- تعزيز دور موظفي السجون وموظفي مراقبة السلوك كممارسين ماهرين ووكلاء للتغيير

الاستدامة:

- وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية تهدف إلى الحد من معاودة الإجرام
- إجراء مراجعات قانونية لتحديد ومعالجة أي ثغرات في السياسة القانونية

- تعبئة الموارد المالية وتعزيز التعاون بين الوكالات

المبدأ الأساسي السادس: البحوث والدراسات والتقييم

تشجع الدول بقوة على أن تستثمر في البحوث، بما في ذلك البحوث المقارنة والمتعددة التخصصات، في أنماط معاودة الإجرام وفعالية الاستجابات التي تتصدى لها.

القياس والرصد:

- تقديم تعاريف واضحة وتحليل علمي لدعم النتائج البحثية
- النظر في مجموعة من المؤشرات تتجاوز معدلات معاودة الإجرام
- إجراء البحوث من جانب موظفين مؤهلين، مع مراعاة النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والاختلافات الثقافية
- إدراج مؤشرات إيجابية تقيس نجاح إعادة الإدماج، مثل التقدم الفردي في مجالات العمالة والسكن والتعليم والصحة

الاستراتيجيات النموذجية الثمانية عشر

1. التقييمات الفردية
2. التحويل
3. الاحتجاز السابق للمحاكمة
4. الأحكام القضائية
5. الإشراف داخل المجتمع المحلي
6. الأوضاع في السجون
7. الاتصال الأسري
8. البرامج المنفذة في السجن
9. الإعداد للإفراج وإعادة الإدماج في المجتمع
10. برامج إعادة التأهيل
11. العدالة التصالحية
12. السجلات الجنائية
13. الشراكات والتعاون
14. المتطوعون ومنظمات المجتمع المدني
15. إذكاء الوعي والفهم لدى الجمهور
16. بناء القدرات
17. الاستدامة
18. القياس والرصد

الاستراتيجية النموذجية رقم 1

1. التقييمات الفردية

- إجراء تقييمات عند نقاط رئيسية في مسار العدالة الجنائية
- جمع معلومات شاملة عن الجريمة والتاريخ الجنائي والخلفية الشخصية
- تطوير نظم إدارة القضايا وبروتوكولات تبادل المعلومات
- إشراك فريق متعدد التخصصات في عملية التقييم

ينبغي أن تستند الدول في قراراتها المتعلقة بمعاملة الجناة إلى تقييمات فردية يجريها مهنيون مؤهلون باستخدام نظم موحدة تصمم خصيصا للسياق المحلي ويتم تقييمها للتأكد من دقتها.

- يجب أن تجرى التقييمات الفردية في مراحل مختلفة من عملية العدالة الجنائية :
  - عند تحديد العقوبة المناسبة
  - في بداية فترة السجن أو الإشراف
  - عند النظر في الإفراج المبكر
  - عند نهاية فترة السجن أو الإشراف
- يجب أن تشمل التقييمات عوامل متنوعة مثل :
  - النوع والسن والوضع الأسري
  - المسؤوليات في مجال الرعاية
  - الوضع الاجتماعي-الاقتصادي والاستبعاد الاجتماعي
  - التعليم والتدريب المهني والمهارات وتاريخ العمل
  - الظروف السكنية والمعيشية
  - الحالة الصحية بما في ذلك الإعاقة واضطرابات تعاطي المواد
  - الصدمات السابقة والتعرض للإيذاء.

آليات التنفيذ:

- إجراء تقييمات عند نقاط رئيسية في مسار العدالة الجنائية (عند الحكم، بداية السجن، قبل الإفراج، إلخ
- جمع معلومات شاملة عن الجريمة الحالية والتاريخ الجنائي والخلفية الاجتماعية-الاقتصادية والشخصية

- تطوير نظم إدارة القضايا وبروتوكولات تبادل المعلومات مع ضمانات حماية البيانات
- إشراك فريق متعدد التخصصات في عملية التقييم.

الاستراتيجية النموذجية رقم 2

2. التحويل

- اعتماد تشريعات وسياسات لصالح تحويل الجناة
- تطوير سياسات ومبادئ توجيهية واضحة
- النظر في التحويل كطريقة مفضلة للتعامل مع الشباب البالغين
- تحويل الجناة إلى برامج تعليمية أو توجيهية أو علاجية

ينبغي للدول أن تعزز استخدام التحويل، آخذة بعين الاعتبار خطورة كل جرم وطبيعته وملابساته، وكذلك فعالية التحويل في إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم.

آليات التنفيذ:

- اعتماد تشريعات وسياسات وبروتوكولات لصالح تحويل الجناة
- تطوير سياسات ومبادئ توجيهية واضحة بشأن استخدام التحويل
- النظر في التحويل كطريقة مفضلة للتعامل مع الشباب البالغين المخالفين للقانون
- تحويل الجناة إلى برامج تعليمية أو توجيهية أو مساعدة أو علاجية أو إشرافية

الاستراتيجية النموذجية رقم 3

3. الاحتجاز السابق للمحاكمة

- استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة كحل أخير
- تطوير واستخدام بدائل متنوعة
- زيادة وعي صانعي القرار بالآثار السلبية المحتملة
- توفير المساعدة القانونية والدعم للمحتجزين

ينبغي استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة كحل أخير في الإجراءات الجنائية، تماشيا مع الغرض منه، وهو منع الجاني من الفرار أو ارتكاب جرائم أخرى أو التدخل في سير العدالة.

آليات التنفيذ:

- تطوير واستخدام طائفة واسعة من بدائل الاحتجاز السابق للمحاكمة
- زيادة وعي صانعي القرار بالآثار السلبية المحتملة للاحتجاز السابق للمحاكمة
- توفير المساعدة القانونية للمحتجزين قبل المحاكمة
- تقديم الدعم للأشخاص المفرج عنهم من الاحتجاز السابق للمحاكمة

الاستراتيجية النموذجية رقم 4

ينبغي للدول أن تدرج استخدام التدابير غير الاحتجازية في ما تصدره من الأحكام القضائية، بما في ذلك في حالة معاودي الإجرام، عند الاقتضاء.

آليات التنفيذ:

- الاعتراف بمنع معاودة الإجرام كأحد الأهداف الرسمية للأحكام القضائية
- تطوير سياسات وإرشادات للأحكام القضائية تشمل استخدام التدابير غير الاحتجازية
- النظر في اعتماد افتراض ضد استخدام أحكام السجن القصيرة الأجل
- توفير طائفة واسعة من خيارات الأحكام المجتمعية (الإشراف القضائي، مراقبة السلوك، الأحكام المشروطة، خدمة المجتمع، إلخ)
- إعداد تقارير ما قبل الحكم أو تقارير التحقيقات الاجتماعية للمحاكم.

الاستراتيجية النموذجية رقم 5

5. الإشراف داخل المجتمع المحلي

- تعزيز خدمات مراقبة السلوك بالموارد اللازمة
- تصميم شروط مراعية للظروف الفردية
- وضع نظم لمراجعة وتعديل الشروط
- وضع معايير واضحة للمراقبة الإلكترونية

ينبغي للدول أن تعطي الأولوية لتوفير الإشراف داخل المجتمع المحلي وتقديم الدعم للجناة على أيدي متخصصين مؤهلين ومدربين على نحو مناسب ومزودين بالموارد الكافية.

آليات التنفيذ:

- تعزيز خدمات مراقبة السلوك والوكالات المشاركة في تنفيذ التدابير غير الاحتجازية
- جعل الشروط المرتبطة بالتدابير غير الاحتجازية مراعية للظروف الفردية ومتناسبة وواضحة
- وضع نظم لمراجعة وتعديل الشروط لتعكس التغيرات في ظروف الجناة
- وضع معايير وإرشادات واضحة عند استخدام الوسائل الإلكترونية للإشراف

الاستراتيجية النموذجية رقم 6

6. الأوضاع في السجون

- مواءمة إدارة السجون مع قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك
- معاملة السجناء بإنصاف واحترام لكرامتهم
- إجراء تقييمات فردية لهم احتياجات السجناء
- التقليل من استخدام الحبس الانفرادي

ينبغي للسلطات المكلفة بالمؤسسات السجنية تكثيف الجهود الرامية إلى مواءمة إدارة السجون والأوضاع داخلها مع قواعد نيلسون مانديلا وقواعد بانكوك للحد من احتمال معاودة الإجرام بعد الخروج من السجن.

آليات التنفيذ:

- ضمان معاملة السجناء بإنصاف واحترام لكرامتهم
- إجراء تقييمات فردية للسجناء لفهم احتياجاتهم المختلفة في مجالات الأمن والاحتجاز وإعادة التأهيل
- النظر في نقل السجناء الذين خفضت تصنيفاتهم الأمنية إلى مرافق أقل حراسة
- تعيين الموظفين وتدريبهم وفقاً للمعايير الدولية الدنيا
- التقليل إلى أدنى حد من استخدام الحبس الانفرادي

الاستراتيجية النموذجية رقم 7

7. الاتصال الأسري

- توزيع السجناء قرب ديارهم عند الإمكان
- تشجيع الزيارات المفتوحة والمباشرة
- توفير وسائل اتصال متنوعة (هاتف، فيديو)
- تقديم الدعم لأسر السجناء

ينبغي أن تعتبر الاتصالات البناءة بين السجناء وأسرهم وأصدقائهم ضرورية لنجاح عملية إعادة إدماج السجناء.

آليات التنفيذ:

- توزيع السجناء على مرافق قريبة من ديارهم كلما كان ذلك ممكناً
- تشجيع الزيارات المفتوحة التي تتيح الاتصال المباشر
- المرونة في ترتيبات الزيارة وإمكانية الوصول إلى المكالمات الهاتفية ومكالمات الفيديو
- وضع سياسات بشأن الأشخاص من خارج أفراد الأسرة ممن لهم تأثير إيجابي على الجاني
- تقديم الدعم لأفراد أسر السجناء.

الاستراتيجية النموذجية رقم 8

8. البرامج المنفذة في السجن

- دعم سلطات السجون في تنفيذ برامج التأهيل
- توفير التعليم والتدريب المهني وفرص العمل
- ضمان المعاملة العادلة والأجر العادل
- إشراك مختلف أصحاب المصلحة في تقديم البرامج

ينبغي للدول أن تستثمر في جعل البرامج الرامية إلى معالجة أسباب الإجرام متاحة للجناة الخاضعين لتدابير غير احتجازية ولأولئك الذين يقضون عقوبات بالسجن، على حد سواء.

آليات التنفيذ:

- دعم سلطات السجون في تنفيذ برامج إعادة التأهيل
- إتاحة فرص الحصول على التعليم المعتمد والتدريب المهني وبرامج العمل المأجور
- ضمان المعاملة العادلة والأجر العادل في برامج العمل
- إشراك أصحاب المصلحة الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني في تقديم البرامج

الاستراتيجية النموذجية رقم 9

9. الإعداد للإفراج

- توفير السجون شبه المفتوحة ومراكز الانتقال
- تطوير نظم الإفراج المشروط الفعالة
- ضمان التعاون بين مختلف الوكالات
- تقديم الدعم في السكن والعمل والصحة

ينبغي لسلطات السجون أن تتعاون تعاونا وثيقا مع الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية، وكذلك مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين، لضمان انتقال الجناة بسلاسة من بيئة الاحتجاز إلى المجتمع المحلي.

آليات التنفيذ:

- توفير السجون شبه المفتوحة والمفتوحة التي تسمح للسجناء بقضاء وقت في المجتمع المحلي
- تطوير نظم إخلاء السبيل المشروط أو الإفراج المشروط
- توفير أماكن سكنية خاضعة للإشراف مثل دور إعادة التأهيل ومراكز الانتقال
- ضمان التعاون والتواصل المشترك بين الوكالات
- تقديم الدعم في مجالات السكن والعمالة والصحة والرفاه الاجتماعي.

الاستراتيجية النموذجية رقم

10. برامج إعادة التأهيل

- تطوير برامج شاملة للتعليم والتدريب والعلاج
- مراعاة السن والحلمية النفافية والنوع الاجتماعي
- وضع آليات لاعتماد وتقييم البرامج
- رصد التنفيذ بشكل مستمر

ينبغي أن تكون برامج إعادة التأهيل، سواء في المجتمع المحلي أم في مرافق الاحتجاز، قائمة على الأدلة ومراعية للسن وللمنظورين الثقافي والجنساني وأن تخضع لاستعراض وتقييم على نحو منتظم.

آليات التنفيذ:

- تطوير مجموعة واسعة من برامج إعادة التأهيل الشاملة مثل :
  - التعليم بمستويات مختلفة
  - التدريب المهني
  - المساعدة في التوظيف
  - الرعاية الصحية البدنية والعقلية
  - العلاج السلوكي المعرفي
  - الوقاية من الانتكاس
  - إدارة الغضب
  - البرامج الدينية
  - برامج علاج الاضطرابات مثل اضطرابات تعاطي المواد

- التدريب على المهارات الحياتية
- البرامج الموجهة نحو الأسرة

- وضع عملية اعتماد للبرامج الجديدة واختبارها أثناء التطوير
- رصد تنفيذ البرامج بشكل مستمر وتقييم فعاليتها

الاستراتيجية النموذجية رقم 11

11. العدالة التصالحية

- تطوير آليات لتعزيز حقوق المتضررين من الجريمة
- تنفيذ برامج متنوعة للعدالة التصالحية
- توفير التدريب المتخصص للوسطاء والميسرين
- إشراك المجتمع المحلي في العمليات التصالحية

ينبغي النظر في استخدام برامج العدالة التصالحية كخيار، أو كبديل لتدخلات العدالة الجنائية التقليدية أو بالاقتران معها. وينبغي الاعتراف بقيمة برامج العدالة التصالحية. ورهنا بالموافقة والضمانات ذات الصلة، تعزز هذه البرامج حقوق المتضررين من الجريمة واحتياجاتهم ومصالحهم من خلال تيسير تعافي المجني عليهم. وهي تمكِّن الجناة أيضا من تحمل المسؤولية عن الأثر الضار لجرائمهم على المجني عليهم والمجتمع المحلي ككل، مما يزيد من فرص إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي.

آليات التنفيذ:

- تطوير وتعزيز آليات لتعزيز حقوق واحتياجات ومصالح المتضررين من الجريمة
- تنفيذ برامج العدالة التصالحية في مختلف مراحل عملية العدالة الجنائية
- تطوير عمليات تصالحية مثل الوساطة بين المجني عليه والجاني والمؤتمرات التصالحية والدوائر
- رفع مستوى الوعي وتعزيز المعرفة ببرامج العدالة التصالحية
- توفير تدريب متخصص للوسطاء وميسري العدالة التصالحية
- إشراك المجتمع المحلي في عمليات العدالة التصالحية.

الاستراتيجية النموذجية رقم 12

12. السجلات الجنائية

- تقييد الوصول غير المحدود للسجلات الجنائية
- النظر في إمكانية شطب أو إغلاق السجلات في حالات معينة
- إيلاء اعتبار خاص لسجلات الشباب البالغين
- الموازنة بين احتياجات إعادة الإدماج وحماية المجتمع

بغية زيادة احتمالات نجاح إعادة الإدماج الاجتماعي للجناة، ينبغي للدول أن تنظر في تقييد الوصول غير المحدود إلى صحف السوابق الجنائية والسجلات الجنائية بالنسبة للنطاقات التي تتجاوز السلطات المختصة وفي اقتصار الكشف عنها على ظروف محددة بشكل ضيق. وينبغي أن يكون أي قرار بمنح حق الوصول المحدود إلى هذه السجلات متناسبا مع مستوى ما تثيره من مخاطر على حماية الجمهور ومتوافقا مع القانون الداخلي.

آليات التنفيذ:

- النظر في إمكانية شطب أو إغلاق السجلات الجنائية للمجرمين الذين كفوا عن ارتكاب الجرائم وأعيد إدماجهم بنجاح
- تنظيم مدى منح أو تقييد إمكانية الاطلاع على صحف السوابق الجنائية
- إيلاء اعتبار خاص للسجلات الجنائية للشباب البالغين
- التوازن بين احتياجات إعادة الإدماج الاجتماعي للجاني ومخاطر حماية الجمهور

الاستراتيجية النموذجية رقم 13

13. الشراكات والتعاون

- تعزيز التعاون بين أجهزة العدالة الجنائية
- وضع بروتوكولات واضحة لتبادل المعلومات
- دعم مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين
- إنشاء آليات محددة للتعاون المشترك بين الوكالات

ينبغي إتاحة بروتوكولات واضحة للتعاون والتآزر بين أجهزة العدالة الجنائية ومع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين.

آليات التنفيذ:

- تعزيز التعاون بين مختلف أجهزة العدالة الجنائية
- وضع بروتوكولات للتعاون، بما في ذلك فيما يتعلق بتبادل المعلومات ذات الصلة
- دعم مشاركة وتعاون جميع أصحاب المصلحة الذين يمكن أن يؤدوا دورا في إعادة تأهيل وإعادة إدماج الجناة
- إنشاء آليات وبروتوكولات محددة بوضوح للتعاون المتعدد الوكالات

الاستراتيجية النموذجية رقم 14

14. المتطوعون ومنظمات المجتمع المدني

- دعم التعاون مع المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني
- إشراكهم في تقديم الخدمات بعد التدريب المناسب
- الاعتراف بدورهم الحاسم في إعادة الإدماج
- تطوير آليات للمساءلة والاعتراف بمساهماتهم

ينبغي الاعتراف بإمكانية مساهمة المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني في إعادة تأهيل الجناة وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتعزيز تلك الإمكانية ودعمها.

آليات التنفيذ:

- الاعتراف بالتعاون مع المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني العاملة في السجون وفي المجتمع المحلي ودعمه بقوة
- إشراك منظمات المجتمع المدني، بعد التحري عنها وتزويدها بالتدريب المناسب، في إعداد التقارير السابقة لصدور الحكم
- الاعتراف بالدور الحاسم للمتطوعين من المجتمع المحلي
- تطوير آليات قانونية وإدارية لضمان مساءلة منظمات المجتمع المدني والمتطوعين المجتمعيين
- الاعتراف العام بعمل هذه المنظمات والمتطوعين ونشر المعلومات عن مساهماتهم والاحتفاء بها.

الاستراتيجية النموذجية رقم 15

15. إذكاء الوعي العام

- تصميم حملات توعية حول مبادرات الحد من معاودة الإجرام
- تشجيع قبول ودعم التدابير غير الاحتجازية
- استخدام تحليلات التكاليف والفوائد للدعوة
- إشراك قادة المجتمع في جهود التوعية

ينبغي للدول أن تصمم وتنفذ حملات وبرامج توعية لإذكاء الوعي وتعزيز الفهم لدى الجمهور بشأن المبادرات الرامية إلى الحد من معاودة الإجرام، وخصوصا الحملات الرامية إلى تشجيع القبول والدعم لاستخدام التدابير غير الاحتجازية وغيرها من التدابير الرامية إلى إعادة إدماج الجناة.

آليات التنفيذ:

- زيادة فهم الجمهور للأساس المنطقي وراء فوائد التدابير غير الاحتجازية
- استخدام تحليلات التكاليف والفوائد كأداة مهمة للدعوة لدى الجمهور وصانعي السياسات
- تنفيذ أنشطة توعية على الصعيدين الوطني والمحلي
- إشراك قادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في هذا الصدد

الاستراتيجية النموذجية رقم 16

16. بناء القدرات

- الاستثمار في تدريب وتطوير العاملين مع الجناة
- تعزيز دور موظفي السجون كعوامل للتغيير
- توفير التعليم لجميع العاملين في قطاع العدالة
- دعم قدرات منظمات المجتمع المدني

ينبغي للدول أن تعترف بالدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه موظفو العدالة الجنائية في الحد من معاودة الإجرام وأن تعزز هذا الدور. وينبغي وضع برامج لتدريب المتخصصين وتزويدها بالموارد الكافية تماشيا مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة، كما ينبغي إتاحة الفرص للتبادل وتنمية القدرات داخل قطاع العدالة الجنائية ومع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

آليات التنفيذ:

- الاستثمار في تدريب وتطوير وإشراف المهنيين العاملين مع الجناة
- تعزيز دور موظفي السجون وموظفي مراقبة السلوك كممارسين ماهرين ووكلاء للتغيير
- توفير التعليم والتدريب للعاملين في قطاع العدالة الآخرين
- تطوير ودعم قدرات منظمات المجتمع المدني والمتطوعين
- إتاحة المساعدة التقنية في وضع وتنفيذ برامج التدريب المهني

الاستراتيجية النموذجية رقم 17

17. الاستدامة

- وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية
- مراجعة وتحديث التشريعات والسياسات
- توفير رؤية واضحة للأهداف المراد تحقيقها
- تعبئة الموارد المالية وتعزيز التعاون

ينبغي للدول أن تضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية تهدف إلى الحد من معاودة الإجرام، حسب الاقتضاء.

آليات التنفيذ:

- إجراء مراجعات قانونية لتحديد ومعالجة أي ثغرات في السياسة القانونية
- مراجعة سياسات إصدار الأحكام، بما في ذلك ما يتعلق بأحكام السجن الإلزامية أو القصيرة الأجل
- تطوير استراتيجية وطنية توفر رؤية واضحة للأهداف المراد تحقيقها
- تعبئة الموارد المالية ودعم التعاون بين الوكالات.

الاستراتيجية النموذجية رقم 18

18. القياس والرصد

- وضع تعاريف واضحة لمعاودة الإجرام
- تطوير مؤشرات متنوعة تتجاوز معدلات الإجرام
- إدراج مؤشرات إيجابية لقياس نجاح الإدماج
- جمع بيانات كمية ونوعية من مصادر متنوعة

ينبغي لمن يجرون بحوثا أو يقدمون بيانات أن يقدموا تعاريف واضحة وتحليلا علميا لدعم النتائج التي يتوصلون إليها، وينبغي أن ينظروا في مجموعة من المؤشرات تتجاوز معدلات معاودة الإجرام.

آليات التنفيذ:

- وضع تعاريف وطنية لمعاودة الإجرام
- النظر في طرائق أخرى لقياس معاودة الإجرام، إلى جانب الإحصاءات الإدارية
- إدراج مؤشرات إيجابية تقيس نجاح إعادة الإدماج
- إجراء استقصاءات قائمة على الإبلاغ الذاتي مصممة للكشف عن معاودة الإجرام غير المكتشفة أو غير المبلغ عنها
- جمع البيانات النوعية من الأشخاص الذين لديهم تجربة حياتية مع نظام العدالة الجنائية

خلاصات حول استراتيجيات كيوتو النموذجية

تقدم استراتيجيات الأمم المتحدة النموذجية للحد من معاودة الإجرام (استراتيجيات كيوتو النموذجية) نهجا مرنا يمكن للدول تكييفه مع سياقاتها الوطنية. وهي تتطلب التزاما طويل الأجل من الجهات والمؤسسات المعنية - ليس فقط نظام العدالة الجنائية، ولكن أيضا المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وأرباب العمل ومقدمي الخدمات (القطاع الخاص) وغيرهم.

النقاط الرئيسية لتنفيذ استراتيجيات كيوتو النموذجية بشكل فعال:

1. **النهج الفردي**:فهم أن لكل جانٍ احتياجات وظروف فريدة تتطلب استجابات مخصصة.
2. **الرعاية المستمرة**:توفير دعم متواصل طوال رحلة الجاني في نظام العدالة الجنائية.
3. **التكامل بين الوكالات**:تطوير آليات فعالة للتعاون والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة.
4. **بيئات سجن داعمة**:ضمان ظروف احتجاز إنسانية تساعد على إعادة التأهيل.
5. **التأهيل قبل الإفراج**:بدء الإعداد لإعادة الإدماج في المجتمع منذ بداية فترة السجن.
6. **الدعم المجتمعي**:تطوير وتعزيز شبكات دعم قوية في المجتمع المحلي.
7. **التدخلات القائمة على الأدلة**:استخدام البرامج التي ثبتت فعاليتها في الحد من معاودة الإجرام.
8. **بناء القدرات**:الاستثمار في تدريب وتطوير الممارسين والمهنيين لنظام العدالة الجنائية بشكل عام.
9. **التحسيس والتوعية العامة**:زيادة الوعي والفهم لدى الجمهور لمبادرات الحد من معاودة الإجرام.
10. **التقييم والتطوير المستمر**:قياس النتائج بشكل منتظم وتكييف الاستراتيجيات وفقا لذلك.

تنبيه منهجي

تم إعداد هذا الدليل التقديمي في إطار مجهودات المرصد الوطني للإجرام في سياق اليقظة الاستراتيجية للمستجدات الخاصة بالمعايير الدولية ذات الصلة بالعدالة والسياسات الجنائية